

دول تعديل قراراتها بفرض رسوم لحماية الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية

مختصون: استصدار قرار دولي يحمي استثمارات الأمن الغذائي الخارجية



الاستقرار الأمني يدعم الاستثمارات الزراعية بالخارج وهي إطار منصور الكريديس

عبد الله الطياري، جدة

الطلاس: المملكة تدعم القطاع الزراعي إيماناً منها بأنه أحد أركان الأمن الغذائي

الكريديس: لا توجد دولة تستطيع تأمين كامل احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي

البلوي: ترك المنتجات الزراعية التي تستهلك مياهها للاستثمارات الخارجية

اجمع مختصون ومستثمرون في القطاع الزراعي على ضرورة استصدار قرار دولي لحماية الاستثمارات الخارجية والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، ولفت المختصون إلى أن هناك بعض الدول تمتلك جميع المقومات

لإقامة استثمارات زراعية إلا أنها في المقابل تعاني من بعض اضطرابات سياسية داخلية مما يهدد استقرار إقامة تلك الاستثمارات ونوفتها.

مشيرين إلى أن الأمن الغذائي هدف استراتيجي لأن دولة من دول العالم والمملكة وبعد التجربة الطويلة من زراعة القمح والفاكهه رأت أن هناك مخزوناً مائياً يحتاج إلى المحافظة عليه، مؤكدين أن تحقيق الأمن الغذائي لم يغب عن مفهوم تحقيق الأمان الغذائي للمملكة، فجعلته هدفاً استراتيجياً لها منذ أكثر من ٣٥ عاماً، فقامت خلال هذه الفترة بدعم القطاع الزراعي دعماً سرياً ومتواصلاً، ولايزال حتى يومنا هذا، إيماناً منها بأن هذا القطاع هو أحد أركان الأمن الغذائي.

◆ هدف استراتيجي

ويقول المهندس عبد العزيز الطلاس عضو مجلس إدارة شركة الجوف الزراعية : الأمان الغذائي هو هدف استراتيجي لأن دولة من دول العالم والمملكة العربية السعودية وبعد التجربة الطويلة من زراعة القمح والفاكهه رأت الدولة أن هناك مخزوناً مائياً يحتاج إلى المحافظة عليه من المستثمرين السعوديين بالخارج .

دولية قد تعرضاً في المستقبل متسائلة عن مدى امكانية حماية هذه الاستثمارات الغذائية، متثيراً إلى أنه في حال حدوثها سوف يساعد كثيراً على استقطاب العديد من المستثمرين السعوديين بالخارج .

◆ لا احتياجات الغذائية

من جانبه يقول الدكتور منصور بن سعد الكريديس عضو مجلس الشورى نائب رئيس اللجنة الزراعية وعضو لجنة الأمن الغذائي بالغرفة التجارية منطقاً قليلاً ثم اردد قائلاً: إن أي استثمار أجنبى لا يمكن أن يصنف في المفهوم الوطنى إلا أنه حماية للأمن الغذائي، متسائلاً عن الفرق ما بين الاستثمار الزراعي بالخارج والشراء بشكل مباشر من الأسواق الدولية؟

واستطرد: إن هناك الكثير من الدول قامت بصناعة قوانين وشروط جديدة كما فعلت مصر بفرض ٣٠٠ جنية مصرى على تصدير كل طن من الأعلاف إضافة إلى أن ٥٠ في المائة من المزروعات لديها في هذا النطاق الاستثماري لا تتصدر إلا بأمر الحكومة.

وقال: إن هذه القوانين التي وقعت مع تلك الدول لا يمكن الاستناد إليها مستقبلاً خاصة وأن الاستثمار الزراعي السعودي كبير يصل إلى أكثر من ثلاثة مليارات ريال تقريباً، وواصل الطلاس حديثه: أن كل المناطق التي خصصت الاستثمار الزراعي فيها تستند إلى أجواء سياسية غير مستقرة وهذه الأجواء لا يمكن نمو الاستثمار الزراعي فيها ، وطالب الطلاس: الذي يعد من المستثمرين الزراعيين بالخارج من وزارة الخارجية والتجارة والصناعة والزراعة العمل على إيجاد اتفاقيات ذات غطاء دولي لأجل ضمان هذه الاستثمارات أمام أي هزات

الدعم ان حققت المملكة مستويات معينة من الأمن الغذائي، فمثلاً تحقق للمملكة الاكتفاء الذاتي الكامل من التمور وببعض المائدة، والأليان الطازجة والبطاطس وشبة اكتفاء ذاتي من الطماطم ٧٠ في المائة ولحوم الدواجن ٥٥ في المائة والأسماك ٤٤ في المائة واللحوم الحمراء والأسماك ٣٧ في المائة.

وزاد د. الكريديس أن السياسة الزراعية للمملكة لا تهدف إلى أن يكون الإنتاج الزراعي المحلي على حساب

الصناعية بالرياض أنه لا توجد دولة في الاستراتيجي للسلع الغذائية ذات الطابع وأضاف د. الكريديس أن حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظها الله - لم يغب عنها مفهوم تحقيق الأمن الغذائي للملكة، فجعلته هدفاً استراتيجياً، فمنها ما هو متعلق بالإنتاج الزراعي المحلي وذلك تحرص هذه الدول على توفير الدعم الكامل له، ومنها ما هو متعلق بتسهيل عملية الاستيراد، ومنها ما هو متعلق بإيجاد برامج وسياسات للخزن الصناعية بالرياض أنه لا توجد دولة في الاستراتيجي.

العالم تستطيع أن تؤمن كامل احتياجاتها الغذائية من الإنتاج المحلي الزراعي وذلك تسعى كثير من هذه الدول في تحقيق أنها الغذائي إلى مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة، فمنها لها منذ أكثر من ٣٥ عاماً، فقامت خلال هذه الفترة بدعم هذه الفترة بدعم القطاع الزراعي دعماً سرياً ومتواصلاً، ولايزال حتى يومنا هذا، إيماناً منها بأن هذا القطاع هو أحد أركان الأمن الغذائي.

الموارد الطبيعية ومن أهمها الموارد
النائية غير المتعددة إضافة إلى أهمية أن
يكتيف هذا القطاع مع المتغيرات الدولية
وأهمها انضمام المملكة إلى منظمة
 التجارة العالمية.

أما فيما يتعلق بمبادرة خادم الحرمين
الشريفين للاستثمار الزراعي الخارجي
ـ فاضاف الكريديسـ أن هذه المبادرة
هي أحد روافد الأمن الغذائي بالمملكة،
وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع القطاع
الخاص بأن يقوم بالاستثمار في إنتاج
بعض السلع الغذائية الأساسية والتي
لا يتوفّر للمملكة ميزة نسبية في إنتاجها
مثل الأرز، الشعير، الذرة، قمح الصويا،
السكر، القمح، الزيوت النباتية والاعلاف
الخضراء ، ولذلك فإن هذه المبادرة لا
تعتبرـ كما يعتقد البعضـ أنها مناسبة
للانتجاج المحلي الزراعي بل مكملة له .
ويشيرـ د. الكريديسـ أن هناك لجنة
وزارية برئاسة معالي وزير التجارة
والصناعة تتوالى تنفيذ هذه المبادرة
والتي من أهم عناصرها ، إجراء مسح
شامل للدول المراد الاستثمار فيها
والتي يتوفّر فيها مقومات الاستثمار
مثل الاستقرار السياسي وتوفّر الموارد
الطبيعية ووجود بنية تحتية إضافية إلى
وجود أنظمة جاذبة للاستثمار والعلاقات
الجيدة مع المملكة.

﴿قرارات مصيرية﴾

ومن جانبه قال مرزق البلوي رئيس
مجلس إدارة مصنع التطوير الزراعي
أن الأمن الغذائي وعمل احتياطات كبيرة
له أصبح مسؤولية عالمية لما يواجهه
العالم من مجاعة غير مسؤولة إضافة
لارتفاع أسعار المواد الغذائية من كافة
النواحي ، وقال إن مطالبة قمة منظمة
الفاو للزراعة والتنمية بروما قبل شهرين
أكّدت على هذا التوجه العالمي وان
الاحتياطات الموجودة بالغذاء اليوم لم
يكن كافية اطلاقاً لا إقليمياً ولا دولياً ،
ودعا البلوي إلى عمل سياسيات دولية
لهذا التوجه واستصدار قرارات أممية من
الأمم المتحدة لحماية الاستثمارات للأمن
الغذائي بالعالم لتعطيلها الحصانة التي
لاتدخل في الصراعات الدولية وأشار
إلى أن وجوب مثل هذه القرار في حال
صدوره سيكون فاعلاً وكبيراً في تنمية
احتياطات الأمن الغذائي في العالم،
شارحاً أن بعض الدول التي تمتلك
الأراضي الشاسعة وغيرها والصالحة
لطميس هذه الفجوة الغذائية لاستند
إلى استقرار سياسي مما جعلها أراضي
فاحلة من الإنتاج الغذائي ، وقال البلوي:
أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك
عبد الله بن عبد العزيز في الأمن الغذائي
لمواطني المملكة تعتبر خطوة مهمة
بلاشك ويعطي دورة مهمة بالاقتصاد
العالمي ، ودعا البلوي المناطق الزراعية
التي بها المساحات الكبيرة الشاسعة من
الاراضي باعادة النظر في استثمارها
زراعياً وخاصة زراعة الفواكه التي لا
 تستهلك مياهاً كثيرة وترك المنتجات
التي تستهلك مياهاً على الإستثمارات
الخارجية والتي تتوفر بها.